

تاج العروس

الزبيدي الجزء ١

١

:

صفحة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أحمد من قلدنا من عقد صحاح جوهر آلائه، وأولانا من سيب لباب
مجمل إحسانه وإعطائه، وأفاض علينا من قاموس بره المحيط فائق
كرمه وباهر إسدائه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له
شهادة يوردنا صدق قولها المأنوس مورد أحبابه ومشارب أصفائه
وأشهد أن سيدنا ومولانا محمدا السيد المرتضى، والسند المرتضى،
والرسول المنتقى، والحبيب المجتبي، المصباح المضيء المزهر
بمشكاة السر اللامع المعلم العجائب، والصيح اللامع المسفر عن
خبايا أسرار ناموس الصدق والصواب، مستقصى مجمع أمثال الحكم
بل سر ألف با في كل باب وكتاب، والأساس المحكم بتهديب مجده
المتلاطم العباب، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه خير صحب وآل،
مطالع العز الأبدى من موارد الفخر والكمال، ومشارك المجد والجلال،
ما أعرب المعرب عن كل مغرب، وسحب ذيل إعجازه على كل
مسهب، ونطق لسان الفصح في نهاية جمهرة مجدهم الصريح
المرقص المطرب، وسلم تسليما كثيرا كثيرا.
وبعد فإن التصنيف مضمار تنصب إليه خيل السباق من كل أوب ثم
تتجاري، فمن شاط بعيد الشأو، وساع الخطو، تشخص الخيل وراءه
إلى مطهم سباق في الحلية ميفاء على القصة، ومن لاحق
بالأخريات، مطرح خلف الأعقاب، ملطوم عن شق الغبار، موسوم
بالسكيت المخلف، ومن أخذ في القصد، متنزل سطة ما بينهما، قد
انحرف عن الرجوين، وجال بين القطرين، فليس بالسباق المفرد، ولا
اللاحق المفرد. وقد تصدبت للإنصاف في هذا المضمار تصدي
القاصد بذرعه، الرابع على ظله، فتدبرت فنون العلم التي أنا كائن
بصدد تكميلها، وقائم بإزاء خدمتها وتحصيلها، فصادفت أصلها الأعظم
الذي هو اللغة العربية خليقة بالميل في صغو الاعتناء بها، والكدح
في تقويم عنادها، وإعطاء بداهة الوكد وعلالته إياها.
وكان فيها كتاب القاموس المحيط، للإمام مجد الدين الشيرازي أجل
ما ألف في الفن، لاشتماله على كل مستحسن، من قصارى فصاحة
العرب العرياء، وبيضة منطقتها وزيدة حوارها، والركن البديع إلى ذرابة
اللسان وغرابة اللسين، حيث أوجز لفظه وأشبع معناه، وقصر عبارته
وأطال مغزاه، لوح فأغرق في التصريح، وكنى فأغنى عن الإفصاح،
وقيد من الأوابد ما أعرض، واقتنص من الشوارد ما أكتب، إذا ارتبط
في قرن ترتيب حروف المعجم ارتباطا جنح فيه إلى وطء منهاج أبين
من عمود الصبح، غير متجانف للتطويل عن الإيجاز، وذلك أنه بويه
فأورد في كل باب من الحروف ما في أوله الهمز، ثم قفى على أثره
بما في أوله الباء، وهلم جرا، إلى منتهى أبواب الكتاب، فقدم في
باب الهمزة إياها مع الألف عليها مع الباء، وفي كل باب إياها مع
الألف على الباءين، وهلم جرا، إلى منتهى فصول الأبواب، وكذلك
راعى النمط في أوساط الكلم وأواخرها، وقدم اللاحق فاللاحق.
ولعمري هذا الكتاب إذا حوضر به في المحافل فهو بهاء، وللأفضل
متى وردوه أبهة، قد اخترق الأفاق مشرقا ومغربا، وتدارك سيره في
البلاد مصعدا ومصوبا، وانتظم في سلك التذاكر، وإفاضة أزلام التناظر،
ومد بحره الكامل البسيط، وفاض عبابه الزاخر المحيط، وحلت منه
عند أهل الفن وبسطت أياديه، واشتهر في المدارس اشتهاه أبي دلا
تثبت اصطلاحا، وذهبت طائفة إلى أنها تثبت توقيفا، وزعم الأستاذ
أبو إسحاق الإسفرايني أن القدر الذي يدعو به الإنسان غيره إلى

التواضع يثبت توقيفا، وما عدا ذلك يجوز أن يثبت بكل واحد من الطريقتين، وقال القاضي أبو بكر: لا يجوز أن يثبت توقيفا، ويجوز أن يثبت اصطلاحا ويجوز أن يثبت بعضه توقيفا وبعضه اصطلاحا، والكل ممكن.

ونقل أيضا عن إمام الحرمين أبي المعالي في البرهان: اختلف أرباب الأصول في ماخذ اللغات، فذهب ذاهبون إلى أنها توقيف من الله تعالى، وصار صائرون إلى أنها تثبت اصطلاحا وتواطؤا. ونقل عن الزركشي في البحر المحيط: حكى الأستاذ أبو منصور قولاً أن التوقيف وقع في الابتداء على لغة واحدة، وما سواها من اللغات وقع عليها التوقيف بعد الطوفان، من الله تعالى، في أولاد نوح، حين تغرقوا في الأقطار. قال: وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن أول من تكلم بالعربية المحضة إسماعيل، وأراد به عربية قريش التي نزل بها القرآن، وأما عربية قحطان وحمير فكانت قبل إسماعيل عليه السلام.

وقال في شرح الأسماء: قال الجمهور الأعظم من الصحابة والتابعين من المفسرين إنها كلها توقيف من الله تعالى. وقال أهل التحقيق من أصحابنا: لا بد من التوقيف في أصل اللغة الواحدة، لاستحالة وقوع الاصطلاح على أول اللغات، من غير معرفة من المصطلحين بعين ما اصطلحوا عليه، وإذا حصل التوقيف على لغة واحدة، جاز أن يكون ما بعدها من اللغات اصطلاحا، وأن يكون توقيفا، ولا يقطع بأحدهما إلا بدلالة. ثم قال: واختلفوا في لغة العرب، فمن زعم أن اللغات كلها اصطلاح فكذا قوله في لغة العرب، ومن قال بالتوقيف على اللغة الأخرى وأجاز الاصطلاح فيما سواها من اللغات، اختلفوا في لغة العرب، فمنهم من قال: هي أول اللغات، وكل لغة سواها حدثت فيما بعد إما توقيفا أو اصطلاحا، واستدلوا بأن القرآن كلام الله تعالى، وهو عربي، وهو دليل على أن لغة العرب أسبق اللغات وجودا، ومنهم من قال: لغة العرب نوعان: أحدهما عربية حمير، وهي التي تكلموا بها من عهد هود ومن قبله، وبقي بعضها إلى وقتنا، والثانية العربية المحضة، التي بها نزل القرآن، وأول من أطلق لسانه بها إسماعيل، فعلى هذا القول يكون توقيف إسماعيل على العربية المحضة يحتمل أمرين: إما أن يكون اصطلاحا بينه وبين جرهم النازلين عليه بمكة، وإما أن يكون توقيفا من الله تعالى، وهو الصواب.

صفحة : ٨

قال السيوطي: وأخرج ابن عساكر في التاريخ، عن ابن عباس، أن آدم عليه السلام كان لغته في الجنة العربية، فلما عصى سلبه الله العربية فتكلم بالسريانية، فلما تاب لله، رد الله عليه العربية. وأخرج عبد الملك بن حبيب: كان اللسان الأول الذي نزل به آدم من الجنة عربيا إلى أن بعد العهد وطال حرف وصار سريانيا، وهو منسوب إلى سورية، وهي أرض الجزيرة، بها كان نوح عليه السلام وقومه قبل الغرق، قال: وكان يشاكل اللسان العربي، إلا أنه محرف، وهو كان لسان جميع من في السفينة إلا رجلا واحدا يقال له جرهم، فكان لسانه لسان العربي الأول، فلما خرجوا من السفينة تزوج إرم بن سام بعض بناته، فمنهم صار اللسان العربي في ولده عوص أبي عاد، وعبيل، وجاثر أبي جديس وثمرود، وسميت عاد باسم جرهم، لأنه كان جدهم من الأم، وبقي اللسان السرياني في ولد أرفخشذ بن سام إلى أن وصل إلى يشجب بن قحطان من ذريته، وكان باليمن، فنزل هناك بنو إسماعيل فتعلم منهم بنو قحطان اللسان العربي. وقال ابن دحية: العرب أقسام: الأول عاربة عرباء، وهم الخالص،